

إسهام مؤسسات التعليم الوطنية في الحفاظ على
المجعِيَّة الفقهَيَّة المالكيَّة للجزائر
(1830 - 1962م).

د. مصطفى مغزاوي

تقديم: يقترن الفقه في الجزائر بالمذهب المالكي، فهو مذهب الدولة الجزائرية، ومرجعيتها الفقهية والقانونية، ولم يكن هذا الاقتران وليد الجزائر الحديثة، بل يعود إلى فترة الدول الإسلامية التي سبقت مجئ العثمانيين، ولا شك أن استمرارية المذهب المالكي في الجزائر عبر العصور لم يكن من قبيل الصدف، بل كان وليد جهود الساسة وجهاد العلماء، فالناس على دين ملوكهم وعلمائهم، ولما فقدت الدولة الجزائرية سيادتها السياسية بفعل الغزو الاستعماري سنة 1830م انتقل العبي كاملاً من السلطة إلى الفقهاء الذين اتخذوا من التأليف والتدريس في المؤسسات التعليمية على اختلاف أصنافها وطبيعتها وتوجهاتها مجالاً للحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر، فكيف عملت هذه المؤسسات التعليمية في الحفاظ على الوحدة الفقهية المالكية للبلاد في ظل إمكانياتها المحدودة والظروف القاسية المحيطة بها خلال هذه الفترة (1830 - 1962م)؟

1- دور المؤسسات التعليمية التقليدية في ترسیخ المذهب المالكي (1830 - 1962م):
عمدت فرنسا إلى تجهيل الجزائريين وتجريدهم من هويتهم العربية الإسلامية، فعملت على غلق المدارس العربية الإسلامية وعرقلتها، وهو ما جعل الشفافة العربية محصورة في الكتاتيب والمدارس القرآنية والمساجد والزوايا والمؤسسات الخيرية التي أسهمت في الحفاظ خصوصيات الشخصية الجزائرية¹، ومن ضمنها التزام الفقه المالكي.
فدور الزوايا والمدارس في الحفاظ على الهوية الإسلامية العربية للجزائر حقيقة لا يرق إليها الشك، لذا سنكتفي بالإشارة إلى إسهامها في الحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر.

*- أستاذ محاضر بـ في تاريخ المغرب الإسلامي - قسم العلوم الإنسانية - جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف.

ويبدو أنَّ الصوفية (المرباطية) في الجزائر وجدت في المذهب المالكي الصدر الربح عندما احتضنها أول مرة، ثم انتشرت على حسابه وحساب أتباعه، واستطاعت أن تحول المذهب المالكي إلى مذهب صوفي وأتباعه إلى صوفية رغم أن هذا المذهب في حد ذاته لا يحمل نزعة صوفية.

فقد درست في الزوايا والمدارس التابعة لها المتون المالكية إلى جانب المتون الصوفية، ففي زاوية توات مثلاً كان من ضمن المقرر الفقهي: متن العبري في نظم سهو الأخضرى^٢ لأبي عبد الله محمد بن أبي بن عثمان التوسي، ومن ابن عاشر، ثم يُنتقل إلى نظم أسهل المسالك في مذهب الإمام مالك للشيخ محمد البشار المالكي، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، وختصر خليل، وتحفة الحكم لابن عاصم^٣.

والنظام التعليمي في الزوايا متقارب في العموم، ويُكاد يكون موحداً في مرحلته الابتدائية إذ يشمل التعليم القرآني مع حفظ بعض المتون والتوحيد والفقه والأداب، ولضيق المجال والخصار الدراسة، نقف عند زاوية الهمامل ببوعسادة كنموذج لجهود مؤسسات التعليم التقليدية في الحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر خلال الحقبة الاستعمارية.

تُنسب الزاوية للفقيه المالكي الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن ربيح بن محمد بن عبد الرحيم الشريفي الحسني، خريج زاوية الشيخ سidi علي الطيار ناحية البيبان سنة ١٨٣٧م ليتحقق بزاوية سيدى السعيد بن أبي داود بزاوية قرب أقبوا وكانت هي المركز المرتاد لطلاب العلم الراغبين في التحصل على المذهب المالكي، ولازم حفيد الشيخ العلامة أحد بن أبي داود حتى تخُرُّج عنه في المذهب المالكي^٤.

تأسست الراوية كما يذكر مؤرخوها على الفقه المالكي والعقد الأشعري والطريقة الرحمانية الخلوتية^٥ سنة ١٨٤٤م، وكانت نواة الراوية هي مجالس الفقه التي كان الشيخ يُواظِّب عليها في المسجد العتيق ببلدية الهمامل، حيث أحيت عليه مجموعة من مشايخ البلدة ليتولى مهمة التدريس في مساجدها، فقبلها بعد أن استأذن شيخه سيدى أحد بن أبي داود، الذي لم يتردد في مكتبة تلميذه يستحقه على الجلوس للتدرس ويحب إليه هذا العمل ويدركه أنه مسؤول على تعليم ما تعلم، كما بعث إليه بإجازته العامة التي تخول له أن يعلم كل ما تلقاه عن هذا الشيخ^٦.

طبقت شهرة الزاوية الأفاق، وأمّها الطلبة والزوار من كل جهات الوطن، من مناطق المدية وتيارت وشرشال وسطيف والجلفة والمسيلة وكل أنحاء الجنوب الجزائري، تجاوزا في الفترة المتدة بين 1883-1885م ما بين 200 إلى 300 طالب سنويا⁷، وتواجد على الزاوية العلماء والأساتذة من جميع الجهات⁸، وتحولت الهمامل وزاويتها إلى معهد ديني أصيل ومعلم مالكي مشهور.

وبتحفص مقررات المعهد، وبالإطلاع على مشيخة المعهد، وأسماء خريجي المعهد، يتضح لنا جليا التوجه المالكي الصرفي للمعهد، ففي المرحلة الابتدائية: كان الطلبة يدرسون في مادة الفقه كتب: ابن عاشر ورسالة ابن أبي زيد القيرواني إلى جانب بعض كتب في التوحيد والبلاغة والأدب والقواعد التحوية، أما في المرحلة الثانوية: يدرسون كتاب الشيخ خليل في الفقه المالكي⁹.

وتطلب تدريس هذه المواد الفقهية وجود علماء أجلاءً ومشايخ عظاماء هم دراية ومعرفة واسعة بهذه العلوم، ومن أهم الذين تناوبوا على حمل مشعل التعليم بها وكان لهم الأثر البالغ في الحفاظ على الميزة الفقهية المالكية الشيخ المؤسس محمد بن أبي القاسم، الذي ختم تدريسا موظا الإمام مالك، وكتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض المالكي تـ 1149م¹⁰، لذا وصفه ابن المؤرخ أبو القاسم الحنفي بـ: شيخ المالكية شرقاً وغرباً¹¹، وعلى منهجه ومذهبة سارت الزاوية الهمامية في مسيرها التعليمية حتى بعد الاستقلال.

والمنتبع لترجم ما يُلاحظ على أساتذة وخريجي المؤسسات التعليمية التقليدية في الجزائر هو اقتران الدراسة والتدريس بالتدوين والتصنيف¹²، نذكر منهم الشيخ محمد باي بلعام القبلي المتوفى سنة 2009م من شيوخ زاوية أولف بولاية أدرار وأحد خريجي المدرسة المالكية الجزائرية في العهد الاستعماري، له شرح على نظم ابن بادي لمهماز خليل يشتمل على أربعة أجزاء يُسمى "إقامة الحجة بالدليل شرح على نظم ابن بادي على مهمات من مختصر خليل"¹³، وله من المصنفات في الفقه المالكي أيضاً: فتح الرحيم المالك في مذهب الإمام مالك، وهو نظم يحتوي على 2509 بيت، والعديد من المصنفات الأخرى¹⁴.

كان التزام المؤسسات التعليمية الجزائرية في التعليم القراءة والتفسير والفقه برواية الإمام ورش عن الإمام نافع له دلالة أخرى على التمسك بالخصوصية المالكية الجزائرية، فالمعروف أن رواية ورش أضحت القراءة المُتبعة منذ دخولها إلى الأقطار المغاربية على أيدي الرواد

الأولين إلى يومنا هذا، كاختيارهم لمذهب الإمام مالك الفقهي، وكان المغاربة باختيارهم هذا قد جعوا بين فقه عالم المدينة المنورة (الإمام مالك)، ومقرئها (الإمام نافع، مقرئ المسجد النبوي)، وترجع بعض الدراسات أسباب اختيار المغاربة لقراءة ورش تسهيل المهز الذي تميز بها قراءة نافع عن غيرها من القراءات، فقد روى عن الإمام مالك أنه كان يكره القراءة بالبير (أي بتحقيق المهز)، باعتبار ما جاء في السيرة من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن لغته المهز (أي لم يكن يظهر المهز في الكلمات المهموزة مثل: مومن، ياجوج وماجوج...)¹⁵.

والملحوظ أن القراءة انتشرت في الجزائر والمغرب العربي للأسباب نفسها التي انتشر بها المذهب المالكي، لأن الفضل يعود إلى أتباع الإمام مالك في الجزائر والشمال الإفريقي،فهم كما اتبواه في الاختيارات الفقهية كذلك فعلوا في القراءة، رغم كونها صعبة الأداء فقد أتقنها المغاربة وحافظوا عليها جيلا بعد جيل إلى يومنا هذا.

وقد شهد إمام دار المجرة مالك بن أنس لإمامين من أئمة القراء بالمدينة المنورة في عهده بالقراءات وزكاهما وهما الإمام نافع والإمام أبو جعفر، وقد قال مالك عن قراءة نافع: "قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال نعم"¹⁶، وحينما سُئل عن حكم الجهر بالبسملة أثناء الصلاة قال: "سلوا نافعا فكل علم يُسأل عنه أهله، ونافع إمام الناس في القراءة"¹⁷، فصارت رواية ورش تبعاً للمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية وطريقة الجنيد في التصوف تُشكل العناصر الرئيسية المكونة للشخصية الدينية في الجزائر والمغرب العربي، وقد عبر عبد الواحد بن عasher تـ 1040 هـ/ 1631 م عن هذا المعنى في منظومته (المرشد المعين) بقوله شرعاً:

في عقد الأشعري وفقه مالك *** وفي طريقة الجنيد السالك¹⁸.

- حفاظ مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على المرجعية الفقهية المالكية (1931-1962م): تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على دعوة قوامها الإصلاح بالعلم والتعليم، لذا جعلت من الحركة التعليمية من أولويات اهتمامها، فكانت تقترب كثيراً من نظر التعليم المعاصر، من حيث نظمها وتأطيرها ومقرراها، وانتشر للجمعية أزيد مئة مؤسسة تعليمية عبر التراب الوطني، بالإضافة إلى التعليم الديني المسجدي الذي يتشابه مع نظام تعليم المعاهد الأزهرية بمصر والزيتونة بتونس والقروانين بالمغرب، وقد استخدم هذا النموذج التعليمي طريقة الإلقاء والمحاضرة، وأبرزها دروس الجامع الكبير التي كان يتولاها الشيخ

الطيب العقي في الجزائر العاصمة¹⁹، ودار الحديث بتلمسان التي كان يترأسها الشيخ الإبراهيمي²⁰، ودروس الشيخ عبد الحميد بن باديس بالجامع الأخضر في قسنطينة، غير أنَّ أكبر مؤسسة تعليمية تابعة للجمعية هي معهد ابن باديس للتعليم الثانوي بقسنطينة الذي أسسه الشيخ ابن باديس سنة 1947م وترأسه الشيخ العربي التبسي²¹، ومن خلال هذا المعهد نتلمس حجم الوجود المالكي في مناهج ومقررات الجمعية.

ونتلمس أولاً ملكية الشيخ عبد الحميد بن باديس رمز المعهد والجمعية وزعيمها ومُرشدها ومرجعيتها، وتتضح الهوية المالكية للإمام ابن باديس من خلال وقفات من إنتاجه الذي بين أيدينا: فقد وافق في تفسيره الإمام مالك في مسائل منها أفضلية صلاة الصبح على صلاة العصر وأهلاً الصلاة الوسطى المقصودة في سورة البقرة²² كما جاء في رسالة ابن أبي زيد القิرواني²³، وبعدم صحة إمامية الإمام المسافر غير المقيم كما قال خليل²⁴، وأباح استعمال الحبوب المانعة للحمل قياساً على تحويل الإمام مالك للعزل خلافاً لمن رأى عدم جوازه²⁵.

ومع تحرير الإمام ابن باديس لفقه المالكية إلا أنه كان يدعوا إلى ربط الفقه المالكي بأصول الأحكام: الكتاب والسنة، فيقول: "وإذا رجعت إلى موطأ مالك سيد اتباع التابعين فإنك تجده في بيان الدين قد بني أمره على الآيات القرآنية، وما صحَّ عنده من قول النبي و فعله ..."²⁶، وسعى إلى تطبيق هذه القناعة على المؤسسات التعليمية للجمعية رغم اعترافه بصعوبتها إذ يقول: "... والرجوع بالتعليم إلى التفهُّم في الكتاب والسنة وربط الفروع بالماخذ والأدلة أحسن وأعسر، غير أن ذلك لا يعنينا من السعي والعمل بصدق الرجاء وقوفة الأمل".²⁷

وما ميز هيئة التدريس في المؤسسات التعليمية التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين هو مالكيتهم المعتدلة بعيدة عن التعصب والانغلاق الذي قد نتلمسه لدى بعض الزوايا والمدارس التقليدية، فأساتذة مدارس الجمعية تشوّبوا من منابع الفكر المشرقي²⁸، وتأثروا بحركة الإمام محمد بن عبد الوهاب²⁹، وكان بينهم المالكي والإباضي، بخلاف شيوخ الزوايا الذين تدرسوا في بيئه مالكية صرفه، يقول ابن باديس في مقال نشره في جريدة المنقد تحت عنوان "بيان لا ليس فيه": "كما أدخلت على مذهب أهل العلم بدعة التقليد العام الجامد التي أماتت الأفكار وحالت بين طلاب العلم ومعين السنة والكتاب بل صَرَّقْتُمَا في زعم قوم غير محتاج إليهما من نهاية القرن الرابع إلى قيام الساعة، لا في فقه ولا في استنباط ولا تشريع، استغناء

عنهم، زعموا بكتب الفروع من المتون والمحضرات، فأعرضوا الطلاب عن التفقه في الكتاب والسنة وصارت معانيها الظاهرة به الخفية مجهولة عند كثير من كبار المتتصدرين³⁰. فلإمام مالك رغم أهليته للاجتهاد فإنه لم يكن مستقل المذهب بل كان مالكيًا غير أنه كان يربط أقوال المذهب بأدلتها من الكتاب والسنة.

ودليل ذلك أن الإمام ابن باديس عندما يخاطب أو يؤلف للمثقفين فإنه يأتي بالأدلة والترجيحات والخلاف ... بينما إذا خاطب عموم الناس وأنصار المتعلمين فإنه يتلزم معهم ذكر قول الفقيه المالكي في متن من المتون الموثقة لديهم ويثنى بربطه بدليله وذكر مأخذة وأصله، لا يفعل ذلك إلا مجازة لطامة عموم التقليد والتحجر في وسط متدين عصره³¹. فتمذهب ابن باديس لم يكن عن قصور علمي بل عن قناعة علمية مبنية على قوة أدلة المذهب الذي اختاره وعن كون هذا المذهب قناعة أغلبية الجزائريين خصوصاً والمغاربة عموماً، فالشيخ ابن باديس كما وصفه أحد الباحثين: "كان مالكيًا مجتهداً في المذهب" وهو ما يعرف لدى الأصوليين بـ"المجتهد المنسب"، واستدلّ الباحث سعة مصادره في الدعوة والتعليم والإفتاء³².

ومن الكتب المالكية التي كان يُدرسُها ابن باديس نذكر في التفسير: تفسير أبي حيان التوحيدى الفقيه المالكى، وفي السنة: إلى جانب كتب الصحاح نجد موطأ الإمام مالك وشرح الموطأ لأبي بكر بن العربي المسمى بالقبس، وفي الفقه والأصول: أقرب المسالك للشيخ أحمد الدردير، والرسالة لابن أبي زيد القيرواني، وشرح زروق وغيره عليها، ومن ابن عاسير، والاعتصام لأبي إسحاق الشاطئي، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبر البر، والعواصم من القواسم لأبي بكر بن العربي³³.

وأوكلت مهمة إدارة معهد ابن باديس إلى الشيخ العربي التبسي رئيس لجنة التعليم في جمعية العلماء، فقد كان رئيس المعهد فقيها مالكيًا يُفتح على أصول المذهب³⁴، ويشهد بمختصر خليل³⁵، ويردُّ على الطرقين من بأقوال الإمام مالك ويُدافع عن الإمام مالك ويُبرأه من البدع والخرافات³⁶.

وكان من الطبيعي أن تُوجه الجمعية خريجو مدارسها لاستكمال تعليمهم بتونس في جامع الزيتونة وهو أحد منارات الفقه المالكى في العالم الإسلامي³⁷.

ومن خريجي الجمعية مفتى الجزائر الشیخ أَحْمَد حَمَانِ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، الَّذِي يُعْتَبَرُ آخرَ مَنْ شَغَلَ هَذَا الْمَنْصَبَ الْهَامَ وَبَقَ شَاغِرًا بَعْدَ إِلَيْهِ يَوْمَنَا، فَجَمِيعُ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ حَفَظَتْ بَعْدَ اسْتِعْمَارِهَا وَمَسَاجِدُهَا وَدُرُوسُهَا وَمَشَائِخُهَا وَمَصْنَافُهَا عَلَى الْمَرْجِعِيَّةِ الْفَقَهِيَّةِ الْمَالِكِيَّةِ لِلْجَزَائِرِ خَلَالَ الْفَتْرَةِ الْاسْتِعْمَارِيَّةِ الْحَالَكَةِ.

3- المتون والمخصرات المالكية عماد البرامج الفقهية في المؤسسات التعليمية الجزائرية 1830-1962م): لا شك أنَّ أي منظومة تعليمية مؤسسة على ثلاثة محاور هي المؤسسة، والأستاذ والمنهج، ومرَّ بنا عدد من المؤسسات التعليمية خلقت مناخاً حفظ للمذهب المالكي شبابه وقوته في الجزائر حتى وهي أُسيرة بين يدي الاستعمار، استندت إلى أساتذة أكفاء في الفقه المالكي، واستكمالاً لذلك نرصد بعض ملامح المقررات الفقهية المعتمدة، والتي تبرز فيها عدد من أمهات الكتب والمتون والمخصرات والحاواشي والشروح على الفقه المالكي.

ويطأطلاة سريعة على مقررات ودورس المؤسسات التعليمية في الفترة المدروسة نلحظ ثلاثة مراجع فقهية مالكية رئيسياً هي: متن ابن عاشور، وختصر خليل ت-1844م، وختصر ابن الحاجب ت-1249م، وبدرجة أقلٍ - نظم أسهل المسالك في مذهب الإمام مالك للشيخ محمد البشار المالكي، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، وتحفة الحكم لابن عاصم³⁸.

فالإحاطة بهذه المتون والمخصرات الفقهية المالكية ميزة تطبع المتخرين من المؤسسات التعليمية الجزائرية خلال هذه الفترة، يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله: "وكان المختصر للشيخ خليل بن اسحاق هو عمدة المذهب المالكي في الجزائر في العقود المتأخرة، وهو من مركزه عليه شروح عديدة، أشهرها شرح الحرشي... ولكن مذهب الإمام مالك كانت له متونه وشروحه قبل ذلك، ومن أشهرها تحفة الحكم لابن عاصم، والمدونة لسحنون، والمخصر لابن الحاجب، والرسالة للقيرواني"³⁹.

ومن الشروح الجزائرية على مختصر خليل: تكميلة لشرح السنهوري لمصطفى العجمي، وحاشية على شرح الشيرخي لعمار الراشدي ت-1835م وغيرها⁴⁰، ومن شروح متن ابن عاشور شرح: النحو القدوسي في شرح المرشد المعين بطريقة صوفية بطريقة صوفية العليوي⁴¹.

وكان الالتزام الشديد بهذه المختصرات مرده أنَّ المطلوبات يصعب تتبعها ويصعب استيعابها وتشتت ذهن الطالب، وبالمختصرات يبني طالب العلم قاعدة تعليمية صلبة يستطيع أن

يبني عليها ويتوسّع من خلالها، تفید الطالب في تركيز معلوماته والتدرج في العلم، بالإضافة إلى طول أنّ المصنفات يؤدي إلى انصراف الناس عن طلب العلم، وحين تصور الفقه وترتيبه في ذهن الطالب، ولعل حفظ المتون كان من أبغى السبل وأنسب الوسائل للحفاظ على استمرارية الفقه المالكي مع ما قد يحمله ذلك من سلبيات كتجاوز الأصول والابتعاد عن البحث عن الأدلة من أصولها وتكون فقه فروعي محض، ودأبت المؤسسات التعليمية على تحفيظ تلك المتون مع إدراكتها لذلك من أجل استجمام أكبر قدر من المادة العلمية وتيسير استحضارها ومراجعتها وفق المذهب المالكي كأحكام جاهزة غير مقللة بالأدلة والنصوص، ومن فوائد حفظ المتون إلى جانب ذلك أنها تساعد على التكوين التدريجي للملكة الفقهية، فلا تختلف على الدارس كثرة الأقوال والاختلافات، وكذا التحكم في المصطلحات الفقهية وحسن استعمالها، والاستفادة اللغوية من مختلف الألفاظ والعبارات التي تفرضها استقامة الوزن ووحدة القافية، وأخيراً تيسير المراجعة عن طريق القراءة الجماعية للمتن بأسلوب مرغب وصوت واحد⁴².

وكان الالتزام الشديد بهذه المتون والاختصارات جوانب سلبية منها: إخلال المختصرات بلاغياً لأجل الاختصار، وانقطاع الصلة بينها وبين أمهات المذهب، وأنما تنقل المتعلم من مسائل العلم الحقيقة التي لأجلها وجد إلى تتبع ألفاظ المختصرات، فتأخذ وقتاً طويلاً لفهمها أولاً ويشغل ياشكالتها التي لا تنتهي ولا فائدة منها ثانية، ولا يدرى ما زيد فيها مما نقص ولا صحيحة من ضعيفها، وإضافة تقييدات لم توجد في المذهب.

ومن الأقوال المتدوالة "إنا خليليون إن ضل ضلنا"⁴³ وهي عبارة في غاية التعصب وضيق الأفق، والفرق جلي بين المناصرة والتعصب للمذهب.

وهو خلاف منهج الإمام مالك الذي كان يقول: إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا فيرأي فكلما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه⁴⁴، ويكتفي دلالة على عدم تعصبه أنه لما ألف كتابه الموطأ وأراد الخليفة أبو جعفر المنصور أن يحمل الناس عليه منعه الإمام مالك وقال: "إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا في الأمصار فأفقي كل في مصره بما رأى"⁴⁵.

ولقد أثار التزام المؤسسات التعليم الوطنية بالفقه المالكي انتباه السلطات الاستعمارية، إلى درجة قررت معها ترجمة الفقه المالكي، وأوكلت المهمة إلى لجنة متخصصة يترأسها الدومينيك لوسياني⁴⁶، وقام بالترجمة مارسل موران أستاذ الشريعة الإسلامية والغُرْفَ البربرى بالجامعة

المركبة الجزائرية في بداية القرن 20م، لـ دون الترجمة في مجلة الأحكام الإسلامية التي استمرت في الصدور إلى سنة 1913م⁴⁷.

ومن الكتب الفقهية التي ترجمها المستشركون مختصر خليل في الفقه المالكي على يد الدكتور "بيرون" وهو طبيب فرنسي، وقد كتب "بيرون" عن الطب النبوي والطب العربي، وكان على اطلاع بكتب الفقه والتراجم⁴⁸، ثم جاء بعد "بيرون" الدكتور "كادوز" ليترجم الفقه المالكي وينقد سابقه في بعض الترجمات⁴⁹.

وفي النصف الثاني من القرن الماضي ترجم المستشرق "هوداس" مع زميله "مارتيل" كتاب "تحفة الحكام"⁵⁰ لا بن عاصم الأندلسي، وهو كتاب فقهي مالكي ولهم مكانة كبيرة عند المالكية، وأخص هذا المؤلف بفقه النوازل، الذي اهتم به كثير من المستشرقين، لما لهذا النوع من الفقه من متابعة لمستجدات القضايا المتعددة.

كما كان "أدمون فانيان" أستاذًا في مدرسة الآداب، وهو صاحب فهرس المخطوطات المشهورة والذي وضعه عن المكتبة الوطنية بالجزائر، وهو دليل على اطلاعه على التراث العربي الإسلامي، وضمن هذه الجهود ظهرت أعماله في ترجمة الفقه المالكي وعلوم الشريعة، ومن الكتب التي ترجمها أجزاء من مختصر الشيخ خليل، كما نشر رسالة عن ابن أبي زيد القير沃اني المشهورة في الفقه المالكي⁵¹.

خاتمة: لا شك أن هذه الاستمرارية التاريخية للمذهب المالكي والصمدول الطويل للمذهب خلال الفترة الاستعمارية كان نتاج المؤسسات التعليمية الجزائرية التقليدية التي عملت على تأطيره وترسيخه أولاً، واحتضان أعلامه وفقهائه ثانياً، وتيسيره وتبلیغه للجماهير ثالثاً، وإن الحديث عن إسهام مؤسسات التعليم الوطنية في الحفاظ على المرجعية المالكية للجزائر هو اعتراف بدورها من جهة، ومن جهة أخرى دعوة إلى تفعيل دورها من أجل حماية الوحدة الفكرية من تأثير التيارات المشرقية والمغاربية دون تعصب أو تحجر، باعتبار المؤسسات التعليمية الخضم الطبيعي لنمو الهوية الوطنية والحفاظ عليها من الانحرافات الدينية الاعتقادية والفقهية والسلوكية إفراطاً وتفريطًا، وعken للباحثين المتخصصين المترغبين أن يعمقوا هذه المعاني وأن يضيفوا إليها ما لا تتسع له ورقات هذا المقال وما غاب عنها وما عجزنا عن الوصول إليه.

المواطن:

- * - أحمد توفيق المديني، كتاب الجزائر، دار الكتاب، 1963م، ص: 150، محمد علي دبوز، فضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، مطبعة التعاون، دمشق، 1965م، ج: 1، ص: 50.
- 2 - نظم في أحکام سجود السهو وترقیع الصلاة على المذهب المالكي يسمى « العقري في حكم سهو الأخضرى »، لصاحبه أبي عبد الله محمد بن أبى بن محمد بن عثمان التوانى (ت 1160هـ / 1746م).
- 3 - محمد دياغ، دراسات في التراث، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص: 126.
- 4 - أبو القاسم الخفناوى، تعريف الخلف برجال السلف، طبع بمطبعة بيت فونتانا الشرقية، الجزائر، 1334هـ / 1906م، ص: 336.
- 5 - مثير القاسمي الحسني، زاوية الماهم التاريخ المصوّر، دار الخليل القاسمي، الميلة، 2007م، ص: 26 و 38 و 39. والخفناوى، المراجع السابق، ص: 337.
- 6 - عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى الحاضر، الطبعة الثانية، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، 1400هـ / 1980م، ص: 176.
- 7 - شهبي عبد العزيز، الروايا الصوفية والعزابة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص: 83.
- 8 - الحاج مزارى، الماهم، المطبعة المصرية، بلوزداد، الجزائر، 1993م، ص: 30.
- 9 - مثير القاسمي، زاوية الماهم، ص: 28.
- 10 - نفسه، المراجع السابق، ص: 337.
- 11 - الخفناوى، المراجع السابق، ص: 336.
- 12 - أنظر: محمد باي بالعلم، الإمام مالك ومدرسته الجزائرية، محاضرة ألقيها الشيخ رحمه الله تعالى أربعة أيام قبل وفاته ضمن الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي بعن الدفلة، 14 - 16 أفريل 2009م، ص: 33 - 36.
- 13 - نفسه، والكتاب مطروح.
- 14 - نفسه، ص: 37.
- 15 - محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتبيير، الدار التونسية للنشر والتوزيع، 1984م، ج: 1، ص: 62.
- 16 - ابن جزي أبو القاسم الغرناطي، التسهيل لعلوم الترتيل، تحقيق: عبد الله الخالدي، الطبعة 01، شركة دار الأرقام بن أبي الأرقام - بيروت، لبنان، 1416هـ / 1986م، ج: 1، ص: 52.
- 17 - شمس الدين ابن الجوزي، غایة النهاية في طبقات القراء، الطبعة 01، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ / 1932م، ج: 2، ص: 333. وشمس الدين النهوي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعشار، الطبعة 01، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ / 1997م، ص: 64.
- 18 - ابن عاشر، مقت ابن عاشر في مذهب مالك ((المرشد المعين على الضروري من علوم الدين)، المطبعة العالمية، الجزائر، 1343هـ / 1924م، البيت الخامس من المنظوم، ص: 2.
- 19 - أحمد مريوش، الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، الطبعة 01، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2007م، ص: 128 - 135.
- 20 - عبد القادر فضيل، التربية عند الإمام محمد البشير الإبراهيمي، مجلة الوعي، العدد الثاني، محرم 1432هـ / ديسمبر 2010م، ص: 42 و 14.
- 21 - أحد الرفاعي، الأعمال الكاملة للشيخ العربي التبسي، دار اليمين للنشر والتوزيع والإعلام، قسنطينة، الجزائر، 2005م، ص: 485 - 487.
- 22 - « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قاتنين » (سورة البقرة، الآية: 238).

- 23 - عمار طالبي، الإمام عبد الحميد بن باديس، حياته وآثاره، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة 02، 1403هـ / 1983م، ج: 1، ص: 310 و 311.
- 24 - نفسه، ج: 3، ص: 256.
- 25 - نفسه، ج: 3، ص: 257 و 258.
- 26 - الشهاب: ج 11، م 10، غرة رجب 1353هـ الموافق لـ 10 أكتوبر 1934م.
- 27 - جريدة الشهاب، ج 12، م 10، غرة شaban 1353هـ الموافق لـ 9 نوفمبر 1934م.
- 28 - درس الكثير منهم في الحجاز ومصر وأثروا وتأثروا، انظر: أحمد الرفاعي، المرجع السابق، ص: 50، وأحمد مرعيش، المرجع السابق، ص: 32، 38، 42.
- 29 - أنظر: محمد بن جيل زيو، دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بين المعارضين والمؤيدین، الطبعة 01، دار ابن خزيمية، آثار ابن باديس، ج: 5، ص: 38.
- 30 - آثار ابن باديس، ج: 5، ص: 38.
- 31 - محمد عيسى، خصائص الفقه الباديسى ومعالم المدرسة الفقهية الباديسية في ضوء آثار الإمام عبد الحميد بن باديس، ضمن كتاب: الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي، عين الدفلة، 14 - 16 أبريل 2009م، ص: 306.
- 32 - محمد عيسى، المراجع السابق، ص: 307. وما يدل على الفتح الذي كان يميز مدارس الجمعة وجود كتب غير مالكية تُدرس، وإن كان الاعتماد الأصلی على كتب المالكية، انظر محمد عيسى، المراجع السابق، ص: 228.
- 33 - أنظر: محمد عيسى، المراجع السابق، ص: 307 و 308. ورابع تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص: 169.
- 34 - أنظر مثلاً فتوی الشیخ العری التبّی فی کراہیة رفع الیدین فی خطبة الجمعة برأی مالک، احمد الرفاعی، آثار التبّی، ص: 469 و 464.
- 35 - نفسه، ص: 448.
- 36 - نفسه، ص: 440.
- 37 - أنظر: مقال: جامع الزينة، افتتاحية مجلة الوعي، تصدر عن وزارة الأوقاف الكويتية، العدد: 532، 03-09-2010م.
- 38 - أنظر: عمار جرایة، مختصرات الفقه المالکی وجهود المغاربة في خدمتها، ملتقى عین الدفلی الخامس للمذهب المالکی، ص: 394 - 390.
- 39 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 4، ص: 528.
- 40 - عمار جرایة، المراجع السابق، ص: 392.
- 41 - الشرح مطبوع بعنوان: أحد بن مصطفى العلوي، الملح القدوسيَّة في شرح المرشد المعين بطريقة صوفية، الطبعة 02، المطبعة العلاوية، مستقافية، 1998م.
- 42 - أنظر: عمار جرایة، المراجع السابق، ص: 387 - 389.
- 43 - هذه المقالة تتبع الى أحد بن حسن المعروف بناصر الدين اللقاي أحد مالكية القرن 10هـ / 16م، انظر: المصري مبروك، المدرسة الفقهية المغاربة المالکية، مجلة الثقافة الإسلامية، تصدر عن مديرية الثقافة الإسلامية، الجزائر، السنة الأولى، العدد 01، 1426هـ / 2005م، ص: 101.
- 44 - القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، الطبعة 01، تحقيق: ابن تاروت الطنجي، عبد القادر الصحراوي، محمد بن شريفة، وسعيد احمد عراب، مطبعة فضالة، الخمدينية، المغرب، ج: 1، ص: 183.
- 45 - محمد أبو زهرة، ابن حزم، حياته وعصره آراءه وفكرة، دار الفكر العربي، 1954م، ص: 178.
- 46 - أبو القاسم سعد الله، المراجع السابق، ج: 4، ص: 531 - 538.
- 47 - نفسه.

- 48 - جمال كركار، ترجمة المستشرقين للفقه المالكي في فترة الاحتلال الفرنسي ثموجا، المتنقى الخامس للمنهج المالكي بعين الدفلة، مرجع سابق، ص: 286 - 275.
- 49 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج: 4، 531 - 538.
- 50 - جمال كركار، المرجع السابق، ص: 286 - 275.
- 51 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج: 4، 531 - 538.